# مشاركة المرأة المتعلمة في التنمية الاجتماعية والثقافية
# دراسة أنثروبولوجية من وجهة نظر طلبة الدراسات العليا
# في جامعة بغداد– كلية الآداب

**م.د. هلال عبد السادة حيدر**
قسم علم الاجتماع – الانثروبولوجيا
كلية الآداب – جامعة بغداد
٠٧٧٠٧١٢٤٩٥٩

**الملخص :**

غاية الموضوع هي تناول واحدة من المشاكل التي تعاني منها المرأة العراقية، ألا وهي مدى مشاركة المرأة المتعلمة في مشاريع التنمية الاجتماعية والثقافية، وما هو الدور الذي تؤديه من تلك المشاركة بكونها تعد النصف الأكبر في المجتمع، فهل استطاعت المرأة أن تكون فاعلة في دخول معترك الصراع مع الرجل والأخذ بزمام المبادرة وان تكون متحدية لواقعها الثقافي والاجتماعي، أم أنها لازالت تعاني من سيطرة الرجل والانقياد له عبر الأعراف الاجتماعية التي قد تكون في جزء كبير منها حرمان المرأة لجزء كبير من حقوقها، وهل المرأة المتعلمة استطاعت أن تطبيق ما تعلمته من معارف وعلوم على ارض الواقع، وهل كان لها دور في رفع مستواها المعيشي والاجتماعي وغيرها من الأمور التي تخص هذا الموضوع، إذ تعد المرأة العراقية شريك أصيل للرجل في شتى مجالات الحياة اليومية والتي تظهر في سلوكيات أفراد المجتمع، وعليه فمشاركة المرأة في التنمية الاجتماعية والثقافية مطلب أساسي يقره ويكفله الدستور والقانون العراقي ويرغبه المجتمع. وقد هدف البحث إلى معرفة ميول المرأة العراقية نحو المشاركة في التنمية الاجتماعية والثقافية وما هي العناصر التي تعرقل وتؤثر على هذه المشاركة مثل الاجتماعية، والثقافية. لذا فقد قسم البحث إلى مبحثين: إذ تطرق المبحث الأول إلى الجانب النظري وما يتعلق بالمفاهيم الخاصة بموضوع البحث. أما المبحث الثاني فقد تناول الإجراءات الميدانية الخاصة بالبحث. يوصي الباحث المؤسسات الحكومية والمنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني، والأعلام بكافة صنوفه بدعم المشاركة الحقيقية للمرأة العراقية في عمليات التنمية الاجتماعية والثقافية.

**الكلمات المفتاحية:** مشاركة، المرأة المتعلمة، التنمية الاجتماعية والثقافية.

**المقدمة :**

كما هو معروف أن الإنسان هو العامل الأساسي والمطبق الوحيد لتنفيذ برامج التنمية، مهما كان نوع تلك البرامج، إذ تقع على عاتقه تلك المسؤولية، وبما أن المرأة النصف الثاني لهذا

الإنسان والمساوية له في الخلق والمختلفة عنه في التكوين البيولوجي، فهذه المشاركة في التكوين الإلهي التي أعطت للمرأة الحق وحملت المرأة مسؤوليات كثيرة، كونها الشريك الأساسي في عملية بناء المجتمع، ولكن تلك المسؤوليات التي تخص المرأة فيها نوعاً من الإجحاف والتسويف بالنسبة لها بكونها المشارك الأهم في عميلة البناء الاجتماعي لمجتمع ما، فهي لم تأخذ الدور الأساسي لها في هذا المجال وبقيت واجباتها مقتصرة على شؤون المنزل وتربية الأطفال إذ يجعل من المرأة أسرية المنزل، بالرغم من كونها تملك مؤهلات تساعدها على أخذ دوراً أكبر من هذا الدور، وذلك نابع من ثقافة المجتمعات أو البلدان النامية، فلم تعطى المرأة دوراً في عمليات البناء الخاص بتلك المجتمعات(النامية)، وبالرغم من أنها تعد مورداً بشرياً يفوق أعداد الرجال في تلك المجتمعات، ومن تلك المجتمعات مجتمعنا العربي، ولاسيما المجتمع العراقي الذي حجم دور المرأة في عمليات التنشئة الاجتماعية والاقتصار على بعض الوظائف التي لم تلبي طموح المرأة بكونها حامله لمؤهل علمي يساعدها على المشاركة في تطوير المجتمع ورسم وصنع القرارات، كما هو الحال في مشاركتها في رسم خطط التنمية الاجتماعية والثقافية، وجعلها شركياً أساسياً للرجل في هذا المجال، وذلك جعل المجتمعات النامية محاولة تنوير قدرات المرأة، فالتنمية الحقيقة تشترط استثمار القدرات البشرية في المجتمع واستغلالها بشكل أمثل يهدف إلى تطوير تلك القدرات لأجل المشاركة في بناء المجتمع وفقا للأساليب المعتمدة في المجتمعات المتطورة .

وسوف يركز البحث على هذا الموضوع لأجل معرفة ما مدى مشاركة المرأة العراقية في التنمية الاجتماعية والثقافية.

**المبحث الأول : الإطار النظري للبحث**

**أولاً: عناصر البحث الرئيسية.**

**١- مشكلة البحث:**

تتخلص مشكلة البحث في التساؤلات التالية، ما الذي جعل الرجل سيداً لهذا العالم أو ملكاً على مملكة فيها الرجال اقل نسبة من النساء وعلى مر معظم العصور كون الرجل دائما معرضا إلى المشاركة في علميات الغزو والحرب وغيرها، وبالتالي نسبة النساء دائماً لها الكفة الراجحة؟ أو بمعنى أدق لماذا لم تأخذ المرأة فرصتها في تشكل الوعي الكامل لديها ومشاركتها في قضايا المجتمع، ومع أنها تعد حجراً أساساً في تكوين إي مجتمع من المجتمعات، بل حتى المجتمعات الأخرى (التجمع الحيواني) على سبيل المثال لا الحصر الأنثى تعد اللبنة الأساسية في تكوينه، وفي ظل عوالم اليوم المختلفة، هل تستطيع المرأة أن تكون شريكة أساسية للرجل في كل شي، فوضع المرأة وعلى مدى التاريخ العربي يطرح الكثير من القضايا التي تحتاج إلى مراجعة من قبل المختصين والدارسين في العلوم الاجتماعية والنفسية ولاسيما في علم الانثروبولوجيا، لأنها تحاكي السلوك الإنساني والثقافات التي اعتاد عليها الإنسان العراقي.

**٢- أهداف البحث:** يهدف البحث الإجابة على التساؤلات التالية:

١- هل تستطيع المرأة أن تساهم في عمليات بناء المجتمع تلك العمليات التي تتعلق بالتنمية الاجتماعية والثقافية وتشكل عنصراً فاعلاً فيها مواضع مختلفة؟

٢- هل اقتصر دور المرأة على التنشئة الاجتماعية، والمشاركة في عملية اتخاذ القرار داخل العائلة، كما في الزواج مثلا وغيره من الموضوعات الأخرى؟

٣- هل تستطيع المرأة العراقية أن تتخلص من ثقافة الهيمنة الذكورية وتقاسم الرجل في تمتعها بالحرية كتلك التي يتمتع بها الذكور؟

**٣- أهمية البحث:** تلخصت أهمية البحث بالتطرق إلى وجهة نظر بعض طلبة الدراسات العليا في جامعة بغداد والتي تعد إحدى أهم الشرائح الأكاديمية المتعلمة، والتي تشكل المرأة فيها نسبة أكثر من (٦٠% – ٦٥ %)، وكذلك معالجة الموضوع من وجهة نظر الانثروبولوجيا الاجتماعية والثقافية في آن واحد فهي تحاور دور المرأة كمربية وأم ومتخصصة في إدارة شؤون المنزل، وتحاور موضوع المرأة من ناحية الثقافة التي تسلط عليها بكون الثقافة ارث عربي قديم يتعامل مع المرأة كونها أنثى، وكذلك تحاور في مجال أخر وهو مدى مشاركة المرأة في عمليات صنع القرار واستخدام سلطتها، كامرأة متعلمة وعليها واجب تطبيق تلك الفنون الأكاديمية التي تعلمتها في مجال اختصاصها.

**المبحث الثاني: المفاهيم الرئيسة لموضوع البحث.**

١- **المشاركة:** وردت عدة تعريفات للمشاركة بكونه من المفاهيم العلمية التي أخذت طابع المرونة، ونذكر أهم تعريفات المشاركة:

والمقصود بالمشاركة بصفة عامة اشتراك الفرد مع الآخرين في عمل ما حسب اهتمامه وفهمه لهذا العمل، ومساعدة الجماعة في إشباع حاجاتها وحل مشكلاتها والوصول إلى أهدافها . ويعرف **(الجوهري ٢٠٠١ :٣٢٣)** "المشاركة "هي العملية التي يلعب فيها الفرد دوراً في الحياة الاجتماعية لمجتمعه، وتكون لديه الفرصة لأن يشارك في وضع الأهداف العامة للمجتمع"، كما أن "المشاركة في العمل الجماعي يؤدي إلى إكساب الأفراد الشعور بقوة الجماعة المكانية والتنظيم والتخطيط والتغلب على الصعوبات التي تواجه الأفراد في حياتهم ، فضلاً عن ذلك فإن تكوين علاقات طيبة مع الآخرين يسهم في بناء احترام الذات والشعور بالمسئولية نحو الآخرين والتخفيف من التوتر ورغم أن الفرد يولد ولديه الاستعداد لتحمل المسؤولية الاجتماعية واكتسابها، إلا أنه في حاجة ماسة إلى تنمية المسؤولية الاجتماعية لديه، من خلال الأسرة والمدرسة والنادي وجماعة الرفاق والإذاعة والتلفزيون والصحافة ووسائل الاتصال الحديثة ودور العبادة" **(زيدان والقاضي، ١٩٨٧: ١٣٠)**.

ومن أهم التعاريف الصادرة عن الأمم المتحدة وبحسب وثيقة مؤتمر التنمية الاجتماعية والاقتصادية المنعقد في نيويورك عام ١٩٥٦، فقد تم تعريف المشاركة بأنها: "تلك العملية التي يمكن بموجبها توجيه كل الجهود لكل من الأهالي والحكومة لتحسين الظروف الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والعمرانية في المجتمعات المحلية والإسهام في تقدمها بأقصى ما يمكن" **(عبد الله، ١٩٨٩: ٣٤)**.

يشير هذا التعريف إلى تضافر جهود الأهالي والحكومة من اجل النهوض بواقع المجتمع في نواحي شتى (كالنواحي الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والعمرانية) وذلك من اجل رفع مستوى التقدم لتلك المجتمعات إلى أقصى ما يمكن. فالمشاركة أذن هي البرامج والخطط التي تهدف إلى تكاثف الجهود وجمع الإرادة المجتمعية والمتمثلة بجهود أفراد المجتمع، لأجل مواجهة التحديات والصعوبات التي تواجه الحياة وتتعلق بسمة أساسية بحياتهم المستقبلية.

٢. **المرأة المتعلمة:** فالمرأة، بكونها النصف الأخر للرجل الذي يكتمل وجوده بوجودها، عند ذلك تتحقق صفة الإنسان بكونه يعد بمثابة الراعي الحقيقي للأرض والمشيد الأول لهذه الأرض، من الناحية اللغوية ينظر إلى المرأة بأنها جاءت مشتقة من إلفعل (مرا)، والتي تشير إلى آدمية البشر وبذلك حصلت لفظة (المرء) التي تشير بصوره عامة إلى الإنسان، وعندما تؤنث لفظة المرء فأنها تكون مرأة هي مؤنث الإنسان. **(العزاوي ، ٢٠٠٧: ٦٠)**، وكذلك جاءت في تعريف المرأة بأنها" ذلك الوجود الإنساني الذي يتصف بكونه مستقل ويتمتع بالفضائل الإنسانية من قيم واعتبارات معنوية ومادية كما هو الحال عند الرجل، وقد أقرت لها الحقوق والواجبات التي توازيها مع الرجل في شتى نواحي الحياة" **(أبو مصلح، ٢٠٠٦: ٧)**، وأيضاً تعرف المرأة المتعلمة، بأنها نصف المجتمع وهي الركيزة الأساسية التي يبنى عليها كيان المجتمع فهي حاضره ومستقبله ذلك المجتمع على الأمد البعيد كونها الشق الثاني والتي تقع عليها المسؤولية الأولى في تنشئة الأجيال عبر كل ألازمان **(علام، ٢٠٠٧: ٢٦)**.

**فالمرأة المتعلمة أذن،** بناءاً على ما جاء في مضمون الوثيقة الصادرة من مجلس السكان المنظوي تحت مظلة الأمم المتحدة، ورد تعريف تعليم المرأة يشتمل على جملة من الأسس وهي: شعور المرأة بكيانها ووضعها وأن تتوافر لديها الخيارات الخاصة بها، ولديها الإمكانية والقدرة في أن تختار بنفسها نيل الفرص والتحكم بالموارد الموجودة في المجتمع، وأن تكون لديها فرص التحكم والسيطرة على حياتها في المجتمع وداخل عائلتها، وان تكون عاملاً مؤثراً وعنصراً فعالاً من خلال إحداث التحولات والتغيرات الاجتماعية والثقافية الهادفة لتكوين نموذجاً من البناء الاجتماعي والاقتصادي والثقافي والسياسي. **(حنفي ومحمد ،٢٠٠٧: ٢٧)**.

ذلك يعني أن تتضح القدرة لدى المرأة في معرفة حقوقها وان تكون مؤثرة وملمة بما يدور حولها وان تكون لديها قدرة الإقناع في أبناء جيلها من النساء، حيث يمكن للنسوة الأخريات من

الاعتماد على النفس، لأجل رسم سياسة بناء عائلة ناضجة ومجتمع متطور. **(السالم، ٢٠٠٥ :١٧٢)**.

وذلك خلاف المرأة الأمية أو الجاهلة: يقصد بأمية المرأة "تلك الوضعية التي لم تحصل فيها المرأة على وعي ثقافي واجتماعي والذي يكتسب من خلال التعليم والبرامج الأخرى، إذ يعطل دورها وعدم قدرتها على المشاركة في بناء المجتمع. **(نصر، ٢٠٠٧: ٦٢٨)**

**٣-التنمية:** هي عملية مخططة وموجهه لأحداث التغيير في اتجاه بناء الدولة أو تطوير هذا البناء ذلك التغير الذي لا ينتظر أن يتم دون وجود خطة تضعها وتتبناها السلطة العامة في بلد ما مستعينة في ذلك بالمبادئ الرئيسية والفنون المستقرة في عمليات التنمية.**(عبد الخالق، ١٩٨١: ٩)** ، وتعرف التنمية أيضا: عملية منظمة تبذل فيها جهود استثنائية مبنية على برامج تخطيطية معدة وفقاً لقدرات المجتمع المتمثلة بالموارد البشرية والمادية ضمن بيئة اجتماعية محددة. **(المقدم، ١٩٧٨: ٢٢)**

**فالتنمية:** يمكن أن تعرف بأنها "ذلك التغير الاجتماعي الذي يخطط له الإنسان لتحول المجتمع من حالة إلى حالة أخرى تكون أفضل من الوضعية التي كان عليها المجتمع، ويحسب عند ذلك التخطيط الإمكانيات والموارد بشكل عام وفقاً لاحتياجات المجتمع".**(الطيب،٢٠٠١: ١)**

**١- التنمية الاجتماعية والثقافية**

**أ- التنمية الاجتماعية:** هدف التنمية الرئيسي هو تحقيق الرفاهية لأبناء المجتمع، وذلك عن طريق تحسين ظروفهم الاجتماعية والصحية، وكذلك رفع مستواهم المعاشي والتعليمي والمحافظة على وجودهم واستمراره وعدم المساس بكرامتهم، وأيضا تكريس جملة من الثقافات التي تساعدهم للتواصل مع المجتمعات الأخرى والعيش بسلام، كما هو الحال في توعيتهم بثقافات الحرية والديمقراطية ومعرفة حقوقهم الإنسانية، واخذ مفهوم التنمية اتساعا وأفاقا عريضة وتعشب من حيث الدراسات والتفكير، فهو موضوع مرتبط بالأفكار والمعتقدات المادية والمعنوية وارتبط ارتباطا وثيقا بموضوع السياسات.

وتعرف هيئة الأمم المتحدة (التنمية) "بأنها النمو مع التغير (اجتماعي وثقافي واقتصادي)، وهو تغيير كمي وكيفي، ولم يعد من الضروري الكلام عن تنمية اقتصادية وتنمية اجتماعية، لأن التنمية بوصفها متمايزة عن النمو، لذا يجب أن يتبع ذلك نمو خلقي معنوي ونفسي، أي نمو اجتماعي، والمقصود بالتنمية الاجتماعية النهوض بالوضعية المعيشية للسكان كقضايا التربية والتعليم والصحة والقضاء على آفة الأمية والعناية بالمرأة والسكن والتشغيل والتكوين والتأهيل المهنيين". **(الظاهري، ١٩٩٨ :٨٢- ٨٣)** ، إذا التنمية الاجتماعية تعزز جملة من الخدمات التي تتطلبها الحياة الإنسانية بصوره خاصة والحياة الاجتماعية، كما هو الحال في توافر مستلزمات العيش الضرورية مثل الماء والكهرباء والصحة والخدمات من طرق ومباني وغيرها،

والتنمية الاجتماعية هي ذلك التبدل والتحول الذي يحدث في جوهر العلاقات الاجتماعية، وبهذا فهي علاقات متبادلة بين الإنسان وأخيه الإنسان دون تحديد اللون والجنس، فالتنمية لا تتحدد بالنمو الاقتصادي فقط، بكونها تحدث تغيرات في البناء الاجتماعي بشكل عام، وذلك لا يعني أن النمو الاقتصادي ليس مؤثراً في التنمية الاجتماعية، فهو يؤدي دوراً تبادلياً فيها، فلا وجود لنمو اقتصادي بدون تنمية اجتماعية فكل واحد منهما يكمل الثاني. **(الظاهري، ١٩٩٨: ٨)**

**ب- التنمية الثقافية:**

قبل معرفة ماهية التنمية الثقافية، لابد من الإشارة إلى أن موضوع التنمية الثقافية تعددت فيه بعض الرؤى والأفكار واختلفت النظرة إليه من قبل بعض المختصين في علم الاجتماع وعلم الانثروبولوجيا الاجتماعية والثقافية. وسوف نورد هنا بعض التصورات والأفكار التي تناولت موضوع التنمية وعلاقتها بالثقافة، فالبعض ينظر إلى الثقافة بكونها عامل معرقل للتنمية، وتؤخر عملية تقدم الدول في التخطيط لعملية التنمية، وذلك لان الأعراف والتقاليد الاجتماعية في بعض الدول هي السائدة ومنها المجتمع العراقي، ولاسيما أذا كانت تلك التقاليد تقليدية فهي تعطل سير التنمية، وذلك لان خطط التنمية لا تتناسب مع الفكر التقليدي لأبناء المجتمع، وبالتالي فان التنمية تواجه بعض العراقيل السلبية التي تحد منها وتجعلها سلبية، في حين هناك رأي آخر يتناقض مع الرأي الأول الذي يؤكد على الثقافة بكونها عامل أساسي تساعد على تحقيق التنمية وتساهم في تطوير الاقتصاد ورفع كفاءة الإنتاج من خلال تطوير الوعي الثقافي لدى الأفراد، وذلك يدل على أن البعد الثقافي يمثل حجراً أساسياً في التنمية ويعطى الأولوية، أما الرأي الثالث فهو ذلك الرأي الذي يجمع بين الرأي الأول والثاني، والذي يؤكد على أهمية الثقافة في التنمية، ولا يمكن لوجود التنمية بمعزل عن الثقافة فكل واحد منها يكمل الأخر بطريقة البناء والجدل، فقد اهتمت الدول المتطورة في بداية الثمانينات بالمقارنة الثقافية بين الدول في تنفيذ برامج التنمية، ولاسيما التنمية البشرية المستديمة، وقد جاء ذلك بناءاً على توجهات منظمة اليونسكو التي عدت تلك السنوات (الثمانينيات والتسعينيات) نقلة وفرصة نوعية للتنمية الثقافية، لا تعوض بسبب وجود ذلك الكم الهائل من التنوع الثقافي والتراثي، ولاسيما الثقافة المعنوية (اللامادية)، لتقدم الشعوب وتحديثها، وسبب وجود ذلك التنوع الثقافي هو ظهور العولمة وانتشارها من سنوات التسعينيات إلى سنوات الألفية الحالية .**( قرم ،١٩٩٧ :٣٥)**

وتظهر أهمية موضوع الثقافة عبر علاقتها بكل من الأدب والفن والتعليم والأعلام والدين، وتساعد كل هذه العلوم في التثقيف من النواحي الحركية والذاتية وغيرها، وتساهم في تحديث المجتمع سياسياً واجتماعياً واقتصادياً، وتشجع الأفراد على تحسين سلوكهم نحو وطنهم والمجتمع والاسره والعالم الإنساني بشكل عام والمجتمع من الناحية الذهنية وتساهم هذه الآليات كلها في توعية المجتمع ذهنياً وحركياً، وتطويره سياسياً واقتصادياً واجتماعياً، وتحسين سلوك الأفراد تجاه

أسرهم ومجتمعهم ووطنهم وأمتهم وعالمهم الإنساني، ومن خلال التوعية يحاول الإفراد المحافظة على البيئة وعدم التخريب وعدم التبذير في الاستهلاك للملابس والأثاث والغذاء وغيرها من السلوكيات الايجابية، وتدفع الثقافة الإفراد إلى التعلم وطلب العلم للحد من الجهل والأمية والقضاء على سلبيات واقعهم الذي تعرض إلى أزمات من خلال تجليات واقعهم الاجتماعي، فهناك أمية أبجدية، وأمية إعلامية، وأمية لغوية، وأمية وظيفية، إلى غير ذلك من الأميات المتفشية في عوالم اليوم.

كما أن الثقافة السبيل الوحيد لمعالجة العديد من سلبيات الواقع الاجتماعي كالفقر، والجوع، والبطالة، والجهل، والخرافة، والشعوذة، والتسرب المدرسي، والثقافة هي الأداة للارتقاء بالمستوى الاجتماعي والاقتصادي للأسرة، وتعديل دخل المواطن، فالثقافة هي المقياس الحقيقي الذي يميز بين المجتمعات بالرغم من كونها تختلف من مجتمع إلى آخر، وبحسب(ادوارد تايلور)، الثقافة هي ذلك الكل المركب والذي يشمل (الفنون والآداب وحقوق الإنسان وأنظمة القيم والتقاليد والأعراف والعادات والمعتقدات)، وفي العالم الحديث نجد أن الثقافة رسمت ملامح وسلوكيات سياساتها على كافة النواحي من خلال المقاربة الثقافية التي اتخذتها إثناء رسم خطط التنمية الشاملة المستديمة على كافة المستويات لما تتمتع به علاقة الثقافة بالتنمية، تلك العلاقة القائمة على الجدل، في حين أن معظم دول العالم الثالث، ولاسيما الدول العربية، تعتقد أن الإرث الثقافي، هو عملية معرقلة للتنمية وتحاول عدم الاهتمام به إذ يعد عامل معطل للتنمية في كل الاتجاهات وهي تحاول جاهدة تهميش المكون الثقافي بشكل واضح، ولا تهتم به مطلقاً، بينما هناك دول بعضها متقدم وأخرى نامية، تضع الثقافة في أولويات برامج التنمية الشاملة، ويظهر ذلك اليوم بشكل واضح من خلال كائن بشري ثقافي وسياحة ثقافية، واقتصاد ثقافي، ومجتمع سياسي ثقافي.( **حمداوي، ٢٠١٧: ٣٠-٣٢**) ، ويشير تقرير الأمم المتحدة إلى أهم أهداف التنمية، وهي ثلاثة أهداف أو مؤشرات للتنمية يمكن إيجازها بالآتي:

**أ- الحياة الطويلة والصحية:** أو كما يطلق عليها بـ (طول العمر)، أو المتوسط المتوقع لأمد الحياة، وهي تلك المرحلة التي تبدأ منذ اليوم الأول لولادة الشخص إلى الوفاة والتي تتحدد بأصغر عمر (٢٥) وتنتهي بعمر أكبر (٨٥) فأكثر.

**ب- اكتساب المعرفة:** وتتمثل الحصول على المعرفة بالقاعدة الأدنى وهي معرفة القراءة والكتابة من (١٥ سنة) للكبار فأكثر، وعند لأطفال الذين يقل عمرهم عن (١٥ سنة)، وتبلغ نسبة القراءة والكتابة كقيمة صغرى (٠%)عند الكبار، أما القيمة الكبرى فهي (١٠٠%)، وهي قيم تنطبق على العامة فيما إذ أخذنا نسب الدارسين بشكل عام، وبذلك لا يمكن للتنمية البشرية أن تتحقق إلا بشرط توافر التربية والتعليم وتطويرهما بشكل أساسي وفي مختلف القطاعات وهي عملية جمعية تشترك فيها كل المنظمات والمؤسسات التعليمية والجامعية بهدف رفع المستوى الثقافي،

وتنمية البيئة الاجتماعية، وذلك يشير إلى أن التعليم هو محرك التنمية الأول والأساسي، وهو الهادف إلى نقل المجتمع إلى التطور والتقدم، ولاسيما أذا كان ذلك التعليم مبني على برامج تخطيطية ناجحة تنطلق من الأفكار المبدعة التي يكون هدفها تحسين الإنتاج ووجود الاختراع وفسح مجال البحث العلمي وكذلك تشجيع القدرات الذاتية، وكل ذلك مبني على احتياجات المجتمع، فالتربية والتعليم يعدان من أهم الأدوات الحقيقية لمعالجة تحول وتغير الإدراكات العقلية الناضجة ولتحقيق ذلك لابد من وجود تعليم مبني على أسس مدروسة وخطط علمية قادرة على إعداد الأجيال وفقا للتفكير السليم لمهام المستقبل، ولابد أن يشمل كل المراحل بدءاً من مراحل الدراسة الابتدائية، وحتى المراحل النهائية للتعليم المتمثلة بالتعليم الجامعي، وبذلك يأخذ الشباب دورهم ومشاركتهم في تنمية المجتمع، بغض النظر عن اختلاف جنسهم. **(عزيز، ١٩٨٣: ١١٦)**

**جـ- مستوى العيش الكريم:** ويراد به أن يحظى المواطن بوجود مستوى معاشي يضمن له العيش بكرامة، فكلما كان الدخل الفردي جيد يكون المواطن في حالة من الاستقرار والاطمئنان النفسي ويسهم في الحفاظ على مستوى عيش كريم لدى المواطن، كما أن مستوى الدخل الفردي يمكن أن يقاس بالقدرة الشرائية، وتشير التقارير الدولية أن أعلى مستويات الدخل الفردي هي ( ٤٠٠٠٠ $) كقيمة كبرى، واقل دخل فردي (١٠٠$) كقيمة صغرى. انظر.**(التقرير العالمي للتنمية البشرية لعام ٢٠٠١ )**

وتقسم المقياس الخاص بالتنمية إلى أربع مستويات مختلفة وكما يلي:

أ. تنمية بشرية مرتفعة جداً ب. تنمية بشرية مرتفعة جـ. تنمية متوسطة د. تنمية ضعيفة

**أولاً: المرأة المتعلمة في المجتمع العراقي:**

سوف يتم التطرق إلى أهم الظروف التي تحيط بالمرأة المتعلمة، وما تعانيه من مشكلات أنتجها وضعها الاجتماعي والاقتصادي والتربوي والتعليمي، فلاشك أن وضع المرأة في السنوات المتأخرة فرض عليها وضعاً اجتماعياً مختلف تماما عن وضعها في السنوات التي سبقت وضعها الحالي، وقد تمثل واقعها الجديد باضطراب الحياة وكثرة الضغوطات الاجتماعية من حولها، ومن أهم تلك الضغوطات تمثلت بالاتي:-

**١.التنمية الاجتماعية للمرأة:**

أن تعقيد الحياة الاجتماعية وكثرة الاحتياجات الخاصة بالأسرة فرض على المرأة خروجها من المنزل لمزاولة بعض النشاطات ومن اجل متابعه وتسيير أمور الحياة الخاصة بالأسرة، فالمرأة كان عليها القيام بالعديد من الإعمال التي يعتقد البعض أنها منافية لقيم المجتمع كما هو الحال في الاختلاط بالرجال من خلال ميادين العمل أو الدراسة، وكما هو معروف فان الأسرة بصورة خاصة والمجتمع بصورة عامة يتجه نحو الاستهلاك العالي في كل جوانب الحياة، ذلك

الاستهلاك الذي جعل من الرجل آلة ميكانيكية تعمل طوال اليوم لأجل توفير كسب العيش وتسهيل أمور عيش الأبناء وتوفير المستلزمات التي تحتاجها الأسرة، وهناك جانب أخر يفرض على المرأة الخروج من المنزل إلا وهو تلبية الاحتياجات الخاصة بالمنزل ومتابعة أمور الأبناء لانشغال الزوج بالعمل في أماكن بعيدة، كهجرة الزوج للعمل خارج البلد أو السفر أو في أحيان أخرى قد تجد المرأة نفسها مرغمة على الخروج كما هو في حالة الانفصال أو الطلاق أو الموت، كل ذلك وغيره من الأوضاع التي تحتم على المرأة المطالبة بالعمل ومشاطرة الرجل في ميادين العمل، وفي بعض الأحيان قد يكون خروج المرأة للعمل ليس من اجل العيش وتوفير الاحتياجات الخاصة بالأسرة، وإنما من اجل رغبتها في العمل لأجل تدعيم ثقافتها وتنمية الطاقة الإبداعية لديها والمشاركة في التنمية لكي تستطيع أثبات وجودها وتثبت للرجال أنها لديها الإمكانية العملية والعلمية للمشاركة في إدارة شؤون الحياة الخاصة بها وبمجتمعها وإنها لديها الاستعداد الكافي لمجاراة واقعها اليومي، فتأكيد الذات وفرض الشخصية ليس بالقدر السهل، وإنما يتطلب جهداً كبيراً، فعليها أولاً أن تؤكد ذاتها والشعور بانتمائها للمجتمع الذي تعيش فيه وإحساسها بقيمتها الاجتماعية وكسب التقدير والاحترام، فهو متطلب أساسي يأتي بالمرتبة الأولى، ومن ثم تسعى إلى الحاجات الأخرى، كرفع المستوى الاقتصادي والحاجة إلى الشعور بالأمن.**(عبد الفتاح ،١٩٩٨ : ٢٦٩)**

ولابد من الإشارة هنا إلى أن هذا الموضوع يكاد يكون مختلف نوعاً ما في المجتمع العراقي، إذ لازالت المرأة العراقية المتعلمة تسعى بشكل كبير لإثبات وجودها وتحقيق ذاتها وفرض شخصيتها، ولكنها تصطدم بالواقع الاجتماعي المحافظ المتمثل بالأعراف والتقاليد الاجتماعية، فضلا عن التزامها بالدين حتى وان كانت تنشد التحرر، فالهيمنة الذكورية ومكانة الرجل في العائلة والمجتمع يحد من تقييدها وإجبارها على عيش واقع فيه نوعا من الغبن والاجحاف بحق المرأة، ولكن ذلك لا يعني أن المرأة العراقية لم تكن لديها مشاركات في بناء الأسرة تحديداً، فكما أسلفنا سابقاً أنها كانت في بعض الظروف تأخذ دوراً أكبر من دورها الاعتيادي، كما هو الحال في بعض الأزمات التي مر بها المجتمع العراقي كالحروب والحصار وغيرها من أزمات المجتمع العراقي التي تكاد لا تنتهي، فكلما تقدم المجتمع باتجاه تحسين الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والسياسية تظهر أزمات جديدة تتمثل في أزمات العراق الحالية وغيرها.

وعندما نتكلم عن استقلال المرأة وفرض الشخصية والإحساس بالقيمة الاجتماعية لها، فأن ذلك يتطلب النظر إلى الواقع الاقتصادي ومدى رفاهية المرأة، فعمل المرأة سواء كانت ذات تعليم أم غير متعلمة كان على علاقة وثيقة بالطبقة الاجتماعية التي تحتلها، ولاسيما في البلدان النامية ففي اغلب الأحيان كان عمل المرأة مرتبط بالطبقات الفقيرة، فكما هو معروف الفقر يدفع الجميع

للعمل، ولاسيماً النساء ففي هذه الحالة تذوب التقاليد والأعراف الاجتماعية وتعطي الحق للمرأة في العمل، في حين نجد أن المرأة التي تحتل مكانة تقع في المستوى الطبقي المتوسط، وكذلك المستوى الطبقي الأعلى يكون العمل ليس ضروري بالنسبة لها، ولم تكن النسوة في هذه الطبقات بحاجة إلى العمل، أذن الفقر عامل رئيس يتحكم في المرأة، فمشاركة المرأة في العمل ضمن برامج معدة كان أساسه العمل والكسب المادي الذي يؤمن العيش ورفع المستوى الاقتصادي والاجتماعي وليس تطوير الذات والإبداع من اجل مشاركة هدفها تطوير الواقع الاجتماعي للأسرة وبالتالي للمجتمع، فالمشاركة هنا مرتبطة بالحاجة إلى تأمين العيش وليس إثبات الشخصية والذات، فاختلاف المرأة من حيث الانتماء إلى طبقة معينة يفرض عليها نوعاً من الواقع الاجتماعي المعين، فوضع المرأة في مستوى الفقر ليس كما هي في الأوضاع الأخرى، فالمرأة المرفهة تحظى بكل التسهيلات وامتيازات الثروة الخاصة بها وقد يكون مشاركتها في برامج معينة ليس الهدف منها الكسب المادي وتوفير سبل العيش، وإنما لأجل الترفيه والقضاء على وقت الفراغ والملل والحاجة إلى تغيير مسار الحياة اليومي الذي يمر بها، ولكن ذلك لا يجعل نسوة الطبقات العليا والوسطى بمعزل عن الطبقة الفقيرة، وإنما يشتركان بجوهر رئيس إلا وهو كل منهما يخضع إلى القهر الاجتماعي الذي يمارس عليهن من قبل الرجال، تلك الصلاحيات التي استمدها الرجال من الحقوق الاجتماعية التي ارتبطت بهم عبر التاريخ وما خولته تلك الحقوق من سلطة على المرأة، فحرية المرأة هي تلك الحرية التي تسمح بها أعراف وتقاليد الأسرة والمجتمع، وقد نالت المرأة بعض الحقوق، كما الحال في السماح لها بزيادة دخل الأسرة، أي تضيف لدخل الأسرة رصيداً من المال الذي يعطي نوعاً من الجاه للأسرة، ومن هنا وجدت المرأة نفسها غير قادرة على الملائمة والتوافق بين أسرتها وبين طموحها نحو المشاركة في عملية التنمية الاجتماعية والثقافية.**( الساعاتي، ١٩٨٦ :١٧٦)**

ويشير إلى ذلك أبو شفة قائلاً: إن ظهور مستجدات وأوضاع اجتماعية متطورة قد غيرت من كيان المرأة وفرضت عليها وجوب المشاركة في النشاطات السياسية والاقتصادية والاجتماعية تلزم المرأة في استغلال ساعات الفراغ والوقت المتاح لها وان تكون ذات فائدة لمجتمعها ولأسرتها، تلك الفائدة بكونها من العناصر الفاعلة والمجتهدة، فتطور عالم اليوم ووجود مجالات إعلام متطورة حفزت الرغبة عند المرأة، ولاسيما المتعلمة للدخول إلى مجالات المشاركة في التنمية من اجل أحداث تغييرات في المجتمع.**(المجلة الأردنية للعلوم التطبيقية،٢٠٠٦ :١٦٩)**

**٢. دور التعليم في تنمية المرأة:**

لا يمكن إنكار الدور الأساسي الذي يؤديه التعليم كونه من أفضل الوسائل والأساليب التي تهدف إلى التطور والتحديث في المجتمعات وعلى كافة أنواعها، فهو الغاية الرئيسة للتحول من حالة التخلف إلى حالة جديدة تكون مختلفة بكل مضامينها، ولا يمكن لأي عامل من العوامل أن

يعوض التعليم مهما كانت المؤهلات التي يملكها الإفراد فهم عاجزون بدون التعليم، فالتعليم يعد الحجر الأساس لبناء الإفراد (الرجال والنساء) على حد سواء، وبالتالي بناء المجتمعات وتقدمها.**(حجازي، ١٩٧٥ :٣٢٢)**

أذن يمكن القول أن تعليم المرأة، هو عملية اعطاء دور وفرصة أوسع للمرأة لتنال العلوم والمعارف المختلفة وتزويدها بالمهارات والبرامج الخاضعة للتخطيط والبرمجة، من اجل تحسين وعيها الاجتماعي والثقافي والاقتصادي وتحقيق دورها ومشاركتها في بناء المجتمع بصوره صحيحة بكونها مورداً بشرياً له الثقل الأكبر في العائلة والمجتمع.

**٣. مسؤوليات المرأة المتعلمة:**

في هذه الفقرة سوف نبين المسؤوليات التي تقع على عاتق المرأة المتعلمة، حيث تقع على عاتق المرأة المتعلمة العديد من المسؤوليات ومن تلك المسؤوليات اجتماعية، اقتصادية وثقافية.

**أ.المسؤولية الاجتماعية:** هي "مسؤولية الفرد الذاتية عن الجماعة أمام نفسه وأمام الجماعة وأمام الله، وهي الشعور بالواجب والقدرة على تحمله والقيام به" **(زهران، ١٩٨٤ :٧)**. وأيضا أنها " الاستعداد الفطري الذي جبل الله عليه الإنسان ليصلح للقيام برعاية ما كلفه به من أمور تتعلق بدينه ودنياه، فان وفى ما عليه من الرعاية حصل له الثواب، وان كان غير ذلك حصل له العقاب" **(الشافعي، ١٩٨٢: ٣٨)**. ويعرفها **( بدوي، ١٩٧٦ : ٢٢٣ )** بأنها " إقرار الفرد بما يصدر عنه من أفعال واستعداده لتحمل نتائجها".

عندما تشغل المرأة المتعلمة تقع على عليها مسؤولية اجتماعية تتمثل محاربة الفساد والقضاء على البطالة أو الحد منها ولو بشكل جزئي، فضلاً عن هدف رئيس وهو رفع المستوى ألمعاشي لأفراد الأسرة بصورة خاصة والمجتمع على وجه العموم، وكذلك المساهمة في توفير الحاجات والسلع الاستهلاكية لأجل سد وإشباع رغبات الأفراد.

**ب. المسؤولية الاقتصادية:** وهي تتمثل في جملة من النقاط الآتية:

١- مساهمة المرأة المتعلمة من خلال مشاركتها في التنمية الاقتصادية عن طريق الزيادة التي تحصل في دخل البلد، مما يساهم في رفع الدخل الفردي.

٢- رفع الإنتاج الوطني مما يساعد على الاكتفاء الذاتي والحد من عمليات الواردات التي تكلف البلد مبالغ مادية عالية وعن طريق ذلك يمكن زيادة الصادرات التي تجلب عملة صعبة، كما أن مشاركة المرأة المتعلمة في أعداد برامج التنمية الاقتصادية تحديداً من شأنه أن يساهم في اعتماد البلد على الإنتاج الوطني والتخلص من التبعية الخارجية.

**جـ. المسؤولية الثقافية:** من أهم المهام والمسؤوليات الثقافية للمرأة المتعلمة ما يلي:

١- تدريب العاملين المشتركين في برامج التنمية وحصولهم المعرفة واكتساب الخبرة المهنية عن طريق التعامل مع التكنولوجيا المتطورة والتي تساهم في التحكم بطرق ومبادئ المعدات المتطورة

٢- زيادة المعرفة واكتساب الخبرات يأتي عن طريق تأسيس وسائل إعلام متطورة ويحث ذلك من خلال وجود منتديات ثقافية (علمية وترفيهية) تساهم في زيادة الوعي لدى العاملين.(**العربي، ٢٠٠٥ :٦**)

**٥. المعوقات التي تواجه المرأة المتعلمة:**

هناك جملة من المعوقات التي توجه المرأة بشكل عام، ولاسيما المرأة المتعلمة بشكل خاص، سوف نتطرق إلى جزء من تلك المعوقات والتي تعد رئيسية في تحديد مشاركة المرأة في التنمية الاجتماعية والثقافية، ونذكر منها:

**أ- التعليم كمؤشر ايجابي.**

يعد التعليم من أهم المؤشرات التي تدل على تقدم المجتمعات، فمن خلال التعليم يستطيع المجتمع رفع درجة تطوره وتقدمه، فالتعليم يساعد على استيعاب الوسائل الجديدة والتعامل معها بشكل ايجابي، كما أن التعليم يحرر القدرات العقلية والذهنية لدى أفراد المجتمع، فكلما كانت درجة التعليم في المجتمع عالية كان مستوى التفكير مهيأ إلى أعداد خطط لخدمة أفراد المجتمع، من اجل النهوض بواقع التنمية كالتنمية الاقتصادية والاجتماعية وغيرها، أن عملية النمو بكافة صنوفها تهدف إلى الموازنة بين موارد المجتمع سواء موارد بشرية أو مادية، وعبر رفع المستوى التعليمي والثقافي، فالنمو في المستويات التعليمية والثقافية، ولاسيما تلك التي ترافق ارتفاع معدلات النمو السكاني، فالتعليم يخدم التنمية من خلال أعداد كوادر تعليمية مختصة قادرة على إحداث تغييرات في الواقع الاجتماعي، وكذلك في تغير القدرات العقلية الجامدة وتحويلها إلى قدرات عقلية تتصف بالمواطنة والانتماء الوطني.( **الفاروق، ١٩٨١ :١٥**)

**ب- العادات والقيم والمعتقدات الاجتماعية.**

يعد المجتمع العراقي من المجتمعات التي تتصف بوجود نظام أو نسق قرابة بشكل واضح جداً، فالقرابة كنظام سائد في المجتمع العراقي كان يمثل ركيزة أساس في الحياة الاجتماعية وسيرها وتقدمها. ويرى العالم (هيجن)، بأن العادات والقيم الاجتماعية لها سطوة كبيرة على برامج التنمية، لكون بعض الثقافات تتوارث عبر الأجيال من دون التمعن بها ومناقشتها، وذلك يحدث عن طريق الآتي:

أ. انتقال الثقافة عبر الأجيال واحداً تلو الأخر دون تفكيكها.

ب. سيطرة العادات والتقاليد بالسلوك لا القانون.

ج. الأنظمة الاجتماعية تشجع الأفراد على أتباع تراتبية ساكنة بمعنى غير متحركة.(**الربايعة، ١٩٨٨ :١٣٤**)

**جـ. كفاءة ومكانة المرأة الاجتماعية.**

ظهور الواقع التسلطي في المجتمعات النامية، ومنها العربية على وجه التحديد فالهيمنة الذكورية تفرض وجودها بقوة في مثل هذه المجتمعات ولذلك مكانة المرأة منذ الولادة تعد محددة مسبقاً ولا يمكن النقاش فيها، ولا دور هنا للكفاءة كل ذلك يعرقل عملية التنمية ويجعلها تتحرك ببطء شديد جداً، فالانتقال إلى واقع جديد يختلف تماما عن الواقع المعتاد علية، بمعنى الانتقال من حالة الجمود إلى الحالة الديناميكية يرفع إنتاجية المرأة في كافة المجالات ويجعل دورها مهم جداً، أن هناك مقاومة للتغير ورضوخ لسيطرة البيئة، مع بني اجتماعية ذات نمطٍ تسلطي، تنشأ معها شخصية ذات بنية سلطوية، مما يكون نظاماً من العلاقات يتصف بالسيطرة والرضوخ والامتثال، يعرقل عملية التغير من خلال سد السبيل أمام ظهور قوى الرفض، وهذا الوضع يعارض الهدف من عملية التحديث والتنمية للنهوض بحياة المجتمع والانتقال بها من حالتها الجامدة بتقاليدها وعاداتها، إلى حالةٍ أكثر ومرونة وتستطيع التفاعل والتلاؤم إلى واقع جديد مفيد للمجتمع، وفي ذلك يرى، **(اندرو ،١٩٨٩ : ١١٦)** أن القدرة الثقافية في مثل تلك المجتمعات مفقودة والناس دائما يتجهون إلى ماضيهم، كما أن نسق القرابة يعد والمتحكم في تسير حياتهم لكون نسق القرابة هو الاداة والوسيلة التي من خلالها تنظم حياة الأفراد، فوضع الإنسان منذ الولادة هو الذي يعطي مكانته، أي بمعنى أن مكانة الأسرة أو العشيرة تنعكس على مكانة الفرد الذي يولد فيها، والفرد في المجتمعات التقليدية يعيش دائماً ضمن عاطفته وخرافته وقدريته عندما ينظر إلى يحيط به.

**د. التمييز الجندري .**

من خلال تطور الحياة الاجتماعية والسياسية في العراق، وتعدد الدساتير العراقية وإعلانها المكتوب إلى مبدأ الحق في المساواة بين الجنسين الذكر والأنثى(الرجل والمرأة)، ولكن لازالت هناك فوارق ووجود تمايز في النظر إلى المرأة عند مقارنتها مع الرجل، وبالتأكيد ذلك نابع من وجود حكم القبيلة، الذي يرى المرأة غير مؤهلة لقيادة المجتمع لكونها لا تمتلك المؤهلات والمهارات اللازمة لاعتلاء قيادة المجتمع والتحكم بأمورها وحياتها الشخصية، مما يحجب دور المرأة عن المشاركة في التنمية والاجتماعية والثقافية، إن تحديد مشاركة المرأة في التنمية راجع في الأصل إلى مكانة المرأة التقليدية، وما مفاضلة إنجاب الذكور على الإناث في المجتمع العربي على وجه العموم، والمجتمع العراقي على وجه الخصوص، إلا دليل واضح على مكانة المرأة في المجتمع مهما كان نوع ذلك المجتمع. **(شرارة،١٩٧٥ : ٦)**

**هـ. تحديات النظم السياسية والإدارية.**

تعرضت المرأة في البلدان النامية، ولاسيما في المجتمع العراقي إلى الاضطهاد وعدم الاعتراف بواقعها الاجتماعي بكونها يقع عليها الثقل الأكبر، وقد ظل استحقاق المرأة في المساواة

والمشاركة التي أقرت بموجب القانون والدستور موضع جدل ونقاش لسنوات طويلة، مما حرم المرأة بشكل عام، ولاسيما المرأة المتعلمة من المشاركة في التنمية الاجتماعية والثقافية، كما أن هناك جملة من الأسباب التي دعت المجتمعات النامية إلى تفعيل دور المرأة في مشاريع التنمية، والسب الأهم هو كونها نصف المجتمع والشريك الحقيقي المتساوي مع الرجل، وهناك الكثير من العوامل التي يمكن لها أن تحد من مشاركة المرأة المتعلمة في التنمية الاجتماعية والثقافية، منها يتصل بما يمتلكه النظام السياسي من رؤية عن تفعيل دور المرأة في تلك المشاركة، وكيف يتمكن ذلك النظام من رسم سياسية تنموية تؤخذ على عاتقها فلسفة معينة للوصول إلى الأهداف المرجوة للتنمية، وذلك من خلال تذليل التحديات السياسية والإدارية التي تواجه التنمية بشكل عام، ومشاركة المرأة المتعلمة بشكل خاص في تطبيق تلك البرامج، ومن ابرز تلك التحديات الأتي:

أ. عدم وجود قرار مركزي، وذلك نابع من خلط مركزية السلطة السياسية ومركزية الإدارة في اتخاذ القرار.

ب. تعدد الأحزاب وغياب المشاركة السياسية( الشعبية ) في برامج التخطيط والتنمية.

ت. المؤسسات السياسية والإدارية تخضع إلى عملية الروتين الذي يثقل عملية التنمية وهي في بداية الطريق.

ث. خمول دور القطاع الخاص وطغيان الفساد الإداري والمالي ف أغلب مؤسسات الدولة. **(النجار،١٩٨٩ : ٤)**

**ثالثاً: الإجراءات المنهجية للبحث**

**١- منهج الدراسة:**

استخدم البحث المنهج الوصفي وبطريقة التحليل الانثروبولوجي، وقد اعتمد البحث على مجموعة من الأدوات منها المقابلة المنظمة. ولابد من الإشارة هنا إلى تعريف المنهج، وقد تم الاستعانة بهذا المنهج إثناء المراحل التي مر بها البحث وهذا بوصف المشكلة المدروسة ومحاولة تفسير عملية التنمية سواء بالمجتمعات النامية أو بالمجتمع العراقي.

فالمنهج هو الطريق الذي يسلكه الباحث لكي يحقق الأهداف التي ينشدها، أذن كل الوسائل التي يتبعها الباحث تقع في جوهر المنهج، أن معرفة الحقائق والكشف عنها يتم من خلال المنهج فهو وسيلة العلم التي يتسلح بها الباحث لأدراك بحثه العلمي. **(النوري، ١٩٨٢ :٦)**

ويعد كذلك طريقة لوصف الظاهرة المدروسة وتصويرها كماً ونوعاً عن طريق جمع المعلومات وتصنيفها وتحليلها وإخضاعها للدراسة الدقيقة. **(عارف،١٩٧٥ :٤١٣)**، ويذهب أيضا "محمد الغريب عبد الكريم" إلى القول بأن المجتمع هو الطريقة التي يتبعها الباحث في دراسته للمشكلة لاكتشاف الحقيقة" **(الغريب، ١٩٨٢ :٧٧)**

ويكاد يتفق معظم الدارسين في حقل العلوم الاجتماعية على اعتبار أن المنهج العلمي يأخذ من جهة أولى معنى الأطر المعرفية والنظرية للبحث، ويرتبط من جهة ثانية بأهداف الدراسة ودرجة تقدمها في البحث ويأخذ من جهة ثالثة معنى الطرق والأساليب المتبعة في عملية البحث" **(سمير، ١٩٧٦ :٢١٠)** ، وبناءاً على ذلك فان المنهج العلمي يعد الطريق الذي عن طريقه يتمكن الباحث من الدخول إلى الإطار النظري المعرفي لمشكلة البحث، فإن بحثنا هذا قد تمثل بوجود الأفكار النظرية الواضحة المعالم والأهداف، واعتمد الباحث على كل المداخل المعرفية لتحليل وشرح مشكلة مشاركة المرأة المتعلمة في التنمية الاجتماعية والثقافية، ولاسيما تلك التي تتعلق منها بمشاركة المرأة المتعلمة في عملية التنمية الاجتماعية والثقافية، ولاسيما في المجتمع العراقي كونه يقع من مجتمعات بلدان العالم الثالث. وهناك الكثير من الأمور التي قد تتلبس على الباحث ولا يستطيع معرفتها، ولكن عندما يكون الباحث حدد منهج دراسته واهم الأدوات التي سوف يستخدمها عند ذلك يستطيع الكشف عن الكثير من الحقائق الغامضة في بحثه. وفي هذه الدراسة تم استخدام المنهج الوصفي وبطريقة التحليل الانثروبولوجي للوصول إلى النتائج. والمنهج الوصفي يعد من المناهج المهمة في مجال الدراسات الانثروبولوجية، فهذا المنهج عبر الأساليب والأدوات التي يمتلكها يساعد الباحث لتحقيق الأهداف والنتائج المرجوة من الدراسة واهم ما يتصف هذا المنهج هو قدرته على المقارنة وإيجاد الأطر المناسبة لفهم الواقع الإنساني فهما علميا غير متحيز.**(قيس، ١٩٨٢: ٦)**

كما أن المناهج في العلوم الاجتماعية بدأت تأخذ حيزاً اكبر بكونها تعالج موضوعات مهمة وحساسة في المجتمعات النامية والمتطورة على حدٍ سواء.

**مجالات الدراسة:**

المجال المكاني: كلية الآداب /جامعة بغداد.

المجال البشري: طلبة الدراسات العليا(ماجستير) للعام الدراسي ٢٠١٧-٢٠١٨.

المجال الزماني: دفعة طلبة الدراسات العليا للعام الدراسي ٢٠١٧-٢٠١٨، من ٢٠١٧/٩/١٥ الى ٢٠١٨/٦/١٠ .

٢- **عينة الدراسة:** مجموعة من طلبة الدراسات العليا في جامعة بغداد/ كلية الآداب بلغت حوالي (٧٠) طالب وطالبة ماجستير ودكتوراه ،من مجتمع بحث بلغ (٣٨٩)، وقسمت بين (٣٥) إناث و(٣٥) ذكور، وهي عينة قصديه عشوائية.

**المبحث الثالث: الجانب الميداني**

تعتمد معظم البحوث الاجتماعية لاسيما الانثروبولوجي منها بشكل أساسي على الحقل الميداني أو كما يطلق علية الجانب الميداني، وسوف نتطرق هنا إلى أهم الإجابات التي حصل عليه الباحث عن طريق أجراء بعض المقابلات مع طلبة الدراسات العليا ،وما هي أهم

التصورات والرؤى الفكرية لديهم لتطوير تعليم المرأة بما يتناسب وواقعا الاجتماعي والاقتصادي والسياسي. وسوف نتطرق أولا إلى أهم العوامل تجعل من المرأة مشارك حقيقي في التنمية، وكذلك الإشارة إلى أهم العوامل التي تدفع المرأة إلى المشاركة في مجالات الحياة كافة.

**١. مشاركة المرأة التنمية في الاجتماعية.**

عندما توجيه السؤال الأتي إلى عدد من المبحوثات. هل تشعرين بالضيق من رقابة والاسرة لك؟

اختلف الإجابات حول السؤال فهناك من تقول: أن دور الأسرة يكون بالنسبة لي كدور أساسي دائما يجعلني أعيش باطمئنان وذلك لان الوضع الخاص بالمرأة العراقية لا يسمح لها بالحرية الكاملة كما هو الحال في بعض المجتمعات الأخرى، مما يعني ذلك إني دائما أكون بحاجة إلى عون أسرتي في كل المجالات. كما أن ذلك لا يعني تقييد المرأة من أداء أدوارها الاجتماعية والمشاركة في عملية التنمية وتحديداً في الجانب الاجتماعي.

في حين تجيب أحداهم (طالب ماجستير) على السؤال إذ تقول دور الاسرة في رقابة سلوكيات المرأة مهما كان وضعها، سواء كان فتاة أم امرأة متزوجة متعلمة أو غير متعلمة، ضروري جدا كوننا نعيش في مجتمع تحكمه الأعراف الاجتماعية والدين، وذلك لا يسمح للمرأة في فسح المجال لها في الاشتراك في مجالات الحياة اليومية سواء في التنمية أم في غيرها، ويكون هذا الاشتراك محدود جدا وبنسب ضئيلة جداً، وحتى لو أعطيت المرأة الفرصة الكافية فان عملية اشتراكها في التنمية أيضا سوف تكون مقتصرة على إعمال معينه كما هو الحال في اشتراكها في عمليات تنفيذ بعض البرامج الخاصة بالتنمية الاجتماعية، فدور المرأة لا يزال محصور وغير كافي في بناء المجتمع بالرغم من وجودها وثقلها في المجتمع.

وتجيب أحداهن (طالبة ماجستير) عندما تقول ليس الموضوع الفرصة المتاحة إلى المرأة وإنما الموضوع يتعلق بعقلية المرأة نفسها، فهي حتى وان تخلصت من الرقابة الأسرية أو رقابة المجتمع فان مساهمتها سوف أيضا تكون بنسب محدودة وغير كافية لكون عقلية المرأة في المجتمع الإسلامي، ولاسيما المجتمع العربي تكونت من خلال تنشئتها الاجتماعية التي حكمتها بالعرف والدين ووضعت العراقيل إمامها فهي لم تخرج إلى الواقع الجديد بالرغم من كونها تمارس سلوكيات الحياة الجديدة وذلك التغير الحاصل فقط في مظهر المرأة ولا يزال جوهر المرأة واقصد العقل لم يخضع إلى التغير. في حين يجيب أخرى (طالب دكتوراه)على السؤال بقولها أنها تحاول دائما أن تتخلص من القيود الأسرية وممارسة حياتها، من خلال تطور واقع اليوم، أد تقول أن أسرتي لا تفرض علي قيود ورقابة، كما يحصل مع الكثير من النساء، وإنما أسرتي تعطيني الحرية الكاملة في ممارسته أسلوب الحياة الخاص بي، وتؤكد أن ذلك لا يعني الخروج عن القواعد والأعراف والنظام الاجتماعي في المجتمع. لدي القناعة الكاملة في طرح الرأي ومناقشته مع أسرتي فيما يخص الموضوعات الخاصة بي مثل الزواج والدراسة والعمل وغيرها.

في حين ترى إحدى المبحوثين (ص، و)، بالرغم من تعلم المرأة ولكن لا توجد فرص في المشاركة برامج التنمية وذلك بسب أن المجتمع اليوم يعيش حالة من عدم التوازن إذ تحكمه العلاقات والمجاملات والمصالح الضيقة، وبالتالي فأن مشاركة المرأة تكون في أطار العلاقات عندما يتم اختيارها للمشاركة في التنمية الاجتماعية. ومن خلال ما تقدم يمكن القول: أن المرأة العراقية مهما كانت درجة تعليمها فإنها لا تزال تخضع إلى القيود الأسرية والأعراف الاجتماعية والسيطرة الدينية، التي يتم فيها فهم الدين بشكل خاطئ فتعاليم الإسلام التي جاءت تؤكد حقوق المرأة ومشاركتها في مجالات الحياة كافة، فثقافة المرأة وسلوكها يكون دائما خاضع للمراقبة من قبل المجتمع وتحسب عليها كل الأفعال الخاطئة، عكس الرجل عندما يسلك سلوكاً خاطئاً فانه لا يعاب علية من قبل المجتمع حتى وان كان ذلك السلوك يتنافى مع الأعراف الاجتماعية.

فالمرأة العراقية لا تتمكن من تحدي القيود الأسرية والمجتمعية والخروج عن طورها فهي كانت ولا زالت أسيرة تلك القيود، بل أنها حتى لا تفكر في التحرر من تلك القيود التي تعد في أغلبها تبخس حق المرأة، ولاسيما القيود الخاصة بالزواج، فمثلا البعض يؤيد الزواج بطريقة اختيار الأهل وهذه النسبة جدا قليلة في المجتمع العراقي حاليا، وعندما تحدث فان ذلك يكون بالاتفاق مع الشاب أو البنت على طريقة الاختيار والمواجهة بين الطرفين من خلال عقد لقاء يحضره الأهل، وترى بعض الفتيات أن هذه الطريقة لاختيار الزوج كانت قديما تمارس وهو ما أطلقن علية بزواج إبائهم وأماتهم، والبعض يرى أن هذه الطريقة فيها النقاء والطيبة والتوافق حتى وان كانت فترة الحب قصيرة جدا ويؤكد أن نجاح الزيجات القديمة اكبر دليل.

وعند الإجابة عن السؤال إلي طرح حول دور المرأة المتعلمة في تنمية المجتمع اجتماعيا وثقافياً، فقد أعتقد (ك،ع) (طالب ماجستير) البعض أن دور المرأة في المجتمع لا يزال غير كافي ويخضع إلى هيمنة الرجل وتحكمه في قدرات المرأة حتى وان كانت متعلمة، فالبعض يؤكد أن مشاركة المرأة في التنمية لم تكن بالمستوى المطلوب عندما يتم النظر إلى إعداد النساء المتعلمات، فلا تزال المرأة بمعزل عن المجتمع ولديها علاقاتها الخاصة، وفي أحيان كثيرة تبني تلك العلاقات على المنفعة أو المصلحة بل تؤكد أحداهن أنها تعتمد على المجاملات والمصالح الشخصية لبناء علاقاتها الاجتماعية.

أما بخصوص الالتزام بالعادات والتقاليد وتأثيرها على مشاركة المرأة المتعلمة في التنمية الاجتماعية والثقافية، فان فيها عدة أراء: الرأي الأول، يؤكد بعض المبحوثات بالقول أن هناك من النساء المتعلمات والغير متعلمات لا يخضعن إلى التقاليد والأعراف فثقافتهن تختلف ولا تتناسب مع تلك الأعراف، بل حتى بعض السلوكيات تتنافى مع طبيعة العلاقات والأعراف والتقاليد المتوارثة، وهن نسبة جداً ضئيلة، الرأي الثاني بعض النساء المتعلمات لديهن موازنة بين التمتع بالحرية الشخصية والالتزام بالعادات والتقاليد مما يعني ذلك أن لديهن محافظة على عدم

خرق الأعراف الاجتماعية من خلال تصرفاتهن. أما الرأي الثالث فهو هناك مجموعة من النساء المتعلمات لديهن التزام عالي جداً في التقييد بالأعراف الاجتماعية وعدم خرقها وعندما تعرض عليهن المشاركة في المشاريع الخاصة بالتنمية يكون الجواب الرفض ويعلل ذلك بالتقاليد والأعراف الاجتماعية تمنع من ذلك. أما بخصوص القيم الفردية والقيم الاجتماعية، فأن اغلب المبحوثات يؤكدن أنهن يفضلن القيم الجماعية كونها تحميهن من حالات كثيرة مثل التحرش الجنسي واللفظي وغيرها، أما بخصوص القيم الفردية فهناك من يشجعها لأسباب خاصة منها المنافع والمصالح الفردية الضيقة، ولكن ذلك لا يمنع من أن كل المبحوثات يتمتعن بالقيم الفردية مع الأسرة . في حين يؤكد اغلب المبحوثات أن هناك ضعف في التواصل مع بعض أ فراد أسرتي وقد تقتصر على الزيارات العائلية فقط ويؤكد البعض أن أساليب التكنولوجيا سهلت عملة التواصل وكذلك أيضا ساهمت في تدني مستوى التواصل الفعلي.

من المبحوثات يعتقدن بان مشاركة المرأة في التنمية ضرورية لتنمية المجتمع، في حين كانت من المبحوثات لا يعتقدن ذلك .وهذا نابع ثقتها بنفسها وقدرتها على تحدي الصعوبات التي تواجهها فهي الأم والزوجة والأخت والزميلة والصديقة وبالتالي فهي لا تمثل نصف المجتمع بل المجتمع كله وهنا تكمن ضرورة مشاركتها في تنمية المجتمع.

**مشاركة المرأة التنمية الثقافية: القيم والتقاليد الإسلامية**

يؤكد البعض من المبحوثات أن معظم النساء المتعلمات لديهن التزام عالي بالقيم الإسلامية، وهو نابع من الفطرة، وليس للتعليم دور في ذلك الالتزام فالبعض تؤدي العبادات والزيارات للأولياء والأئمة الأطهار عليهم السلام وهي غير متعلمة هو نابع من عملية الفطرة وكذلك التنشئة الاجتماعية. البعض يرى أن مشاركة المرأة المتعلمة في التنمية الثقافية قد يتأثر بالعديد من العوامل منها:

١. وعي المرأة بدورها في المجتمع بكونها تمثل نصف المجتمع وتعد اللبنة الأساسية للبناء.
٢. ثقافة المجتمع اتجاه المرأة .
٣. تعليم المرأة والمستوى الدراسي.
٤. وعي الرجل لدور المرأة بكونها المشارك الحقيقي في حياته.
٥. حماية المرأة من الثقافات الوافدة التي تؤثر عليها من خلال تغير فكرها عبر البرامج التي تستمع إليها وتشاهدها من خلال وسائل الإعلام.
٦. على المجتمع دعم المرأة ومساندتها لكي تستطيع أن تأخذ دورها في المشاركة.
٧. تقسيم العمل من العوامل المهمة في أبداع المرأة في المشاركة وبالتالي تقديم أفكار تساهم في التنمية الثقافية.

**المرأة والعمل:** يؤكد أغلب المبحوثات أن خروج المرأة للعمل يكون لإسباب عديدة منها:

١. تحقيق الذات ٢.الحاجة إلى المادة (الأموال). ٣.الرغبة الشخصية. ٤.الهروب من المنزل

**التحديات التي تواجه مشاركة المرأة في التنمية**

من خلال توجيه السؤال التالي. ما هي أهم التحديات التي تواجه المرأة أثناء مشاركتها في التنمية الاجتماعية والثقافية؟

يرى البعض منهن أن المشكلة الأولى هي الأجور أو الرواتب تكون جداً قليلة، ولا تساهم في رافع المستوى المعاشي. وهناك من يقول منهن بأن التشجيع من قبل الآخرين أكثر الصعوبات التي تواجه المرأة في مشاركتها في التنمية الاجتماعية، أذ لم تحظى المرأة بذلك التشجيع. بينما ترى أخريات منهن أن نظرة المجتمع أكثر الصعوبات التي تواجه المرأة في مشاركتها بالتنمية الاجتماعية، وهناك من ترى تعدد أدوار المرأة المتعلمة المختلفة والمتعددة هي تعد أكبر التحديات، في ترى البعض منهن الشعور بعدم الثقة يعتبر أكبر التحديات التي تواجه المرأة في مشاركتها في التنمية الاجتماعية.

**عدم قدرة المرأة بالمشاركة في التنمية**

البعض من المبحوثات ترى بأن الطبيعة او البنية الجسمانية للرجل تعد إحدى أسباب تفوق الرجل، بينما جاءت نظرة المجتمع للمرأة كسبب ثاني، وهناك من يعتقد (المبحوثات) أن المفاضلة بين الرجل على المرأة من قبل المجتمع يعد احد الأسباب، في حين مثلت قدرت الرجل على تحمل المسؤولية كأحد الأسباب.

**النتائج والتوصيات:** توصلت الدراسة إلى جملة من النتائج منها:

**النتائج:**

- أن المرأة العراقية لا زالت تعاني من ثقافة الهيمنة الذكورية، حتى وان كانت متعلمة، فهي لازالت تلك المرأة التي تطبق عليها كل العادات والتقاليد والأعراف الاجتماعية.
- لا تزال الثقافة العراقية تتحكم في تكوين حياة المرأة وتوجيهها في مسار العادات والتقاليد الاجتماعية.
- بالرغم من مشاركة بعض النساء في علميات صنع القرار في العائلة العراقية إلا إن تلك النسبة لازالت دون مستوى نسبة عدد النساء مقارنة بالرجال.

**التوصيات:**

١– إعداد برامج توعية شاملة تستهدف المرأة المتعلمة لأجل دمجها في المجتمع والإفادة منها ومن الخبرات التي حصلت عليها من خلال مؤهلها العلمي، وتلك مسؤولية وسائل الإعلام والمؤسسات التعليمية.

٢- العمل على خلق توعية اجتماعية تستهدف التطرق إلى العادات والتقاليد ولاسيما منها السيئة التي تحد من دور المرأة وتوعية المجتمع بان للمرأة دور كما هو للرجل دور في بناء المجتمع وهذه مسؤولية المؤسسات التعليمية والثقافية ومنظمات المجتمع المدني.

٣- تحرر المرأة من سيطرة الأعراف والسلطة الذكورية ومحاولة رفع حاجز الدين الذي يجعل المرأة تعيش بحرية دون ضغوط نفسية واجتماعية .

**المصادر**


١.أبو مصلح، عدنان: معجم علم الاجتماع، ط ١، دار المشرق الثقافي، الأردن، سنة ٢٠٠٦،ص ٧.

١.الجوهري ، عبد الهادي: دراسات في العلوم السياسية وعلم الاجتماع السياسي، المكتبة الجامعية ، ط٨ ، مصر، الإسكندرية، سنة ٢٠٠١، ص:٣٢٣ .

٢. زيدان، محمد، والقاضي، يوسف: السلوك الاجتماعي للفرد، شركة مكتبات عكاظ للنشر والتوزيع، السعودية، الرياض، سنة ١٩٨٧،ص: ١٣٠.

٣. علام، سعد طه: التنمية والمجتمع، ط ١، مكتبة مدبولي، القاهرة، سنة ٢٠٠٧، ص٢٦.

٤. حنفي، قدري، ومحمد يوسف: في التحديات والمشاغل التي تواجهه منظمات المجتمع المدني، تقديم إسماعيل سراج الدين، مصر، مكتبة الإسكندرية، منتدى الإصلاح العربي، سنة ٢٠٠٧،ص: ٢٧).

٥. السالم، سهام عبد: المنظمات الأهلية الصغيرة العاملة في مجال المرأة، القاهرة، دار العين للنشر، سنة ٢٠٠٥، ص:١٧٢.

٩. عبدالفتاح، كامليا إبراهيم: سيكولوجية المرأة العاملة، دار النهضة العربية للطباعة والنشر،لبنان، بيروت، سنة ١٩٩٨، ص: ٢٦٩.

١٠. الساعاتي، حسن: علم الاجتماع الصناعي، دار النهضة العربية، لبنان، بيروت، ط٣،سنة ١٩٨٦، ص:١٧٦.

١١. حجازي، محمد فؤاد: الأسرة والتصنيع، مطبعة التقدم، ط٣،سنة ١٩٧٥، ص:٣٢٢.

١٢. المقدم، مها سهيل،: مقومات التنمية الاجتماعية وتحديات تطبيقها على الريف اللبناني، ط ١، معهد الإنماء العربي، لبنان، سنة ١٩٧٨، ص: ٢٢.

١٣. الطيب، مولود زايد: التنشئة السياسية دورها في تنمية المجتمع، المؤسسة العربية للنشر، الأردن، عمان، سنة ٢٠٠١، ص: ١.

١٤. قرم، جورج: التنمية البشرية المستدامة والاقتصاد الكلي، سلسلة دراسات التنمية البشرية، العدد ٦، بيروت، لبنان، سنة ١٩٩٧م، ص:٣٥.

١٥. حمداوي، جميل٢٠١٧: من أجل تنمية مستدامة، ط١،سنة ٢٠١٧، ص: ٣٠-٣٢.

١٦. عزيز، خيري: سنة: قضايا التنمية والتحديث في الوطن العربي، منشورات دار الآفاق الجديدة، بيروت، لبنان، ط١، سنة ١٩٨٣.

١٧. زهران، حامد: علم النفس الاجتماعي ، ط٥ ، عالم الكتب ، القاهرة، سنة ١٩٨٤، ص:٧.

١٨. الشافعي، محمد: المسئولية والجزاء في القرآن الكريم ، مطبعة السنة المحمدية ، القاهرة . سنة ١٩٨٢.

١٩. الفاروق، حمودة، مسعد: التنمية الاجتماعية، المكتب الجامعي الحديث، مصر، الإسكندرية، سنة ١٩٨١، ص:١٥.

٢٠. العربي، دخموش: محاضرات في اقتصاد المؤسسة، مطابع منتوري قسنطينة، سنة ٢٠٠٥، ص:٦.
٢١. الربايعة، احمد :مقومات التنمية ومعوقاتها – دراسة تطبيقية في الريف الأردني، ط١، منشورات الجامعة الأردنية، عمان، سنة ١٩٨٨،ص:١٣٤.
٢٢. : مدخل إلى علم اجتماع التنمية، ترجمة عبد الهادي محمد والي وعبد الحليم الزيات، دار المعرفة الجامعية، مصر، الإسكندرية، سنة ١٩٨٩، ص: ١١٦.
٢٣. قيس ألنوري، المدخل إلى علم الإنسان، منشورات وزارة التعليم، بغداد، ١٩٨٢، ص:٦.
٢٤. محمد عارف : المنهج في علم الاجتماع في ضوء نظرية التكامل المنهجي ،ط٢ ، القاهرة ، مكتبة الانجلو مصرية، سنة ١٩٧٥، ص:٤١٣.
٢٥. الغريب، حمد عبد الكريم: البحث العلمي، التصميم والمنهج والإجراءات، مصر، المكتب الجامعي الحديث، ط٢، الإسكندرية، سنة ١٩٨٢، ص:٧٧.
٢٦. سمير، محمد حسين: بحوث الإعلام الأسس والمبادئ، ط١، القاهرة، مؤسسة الشعب، سنة ١٩٧٦، ص:٢١٠
٢٧. بدوي، عبد الرحمن: الأخلاق والنظرية ، ط٢ ، وكالة المطبوعات ، الكويت، سنة ١٩٧٦، ص: ٢٢٣.

**البحوث والرسائل والاطاريح:**

١.العزاوي، زينب محمد صالح: العوامل الاجتماعية والثقافية وأثرها في تكوين شخصية المرأة العراقية، رسالة ماجستير منشورة جامعة بغداد، كلية الآداب، جامعة بغداد، سنة ٢٠٠٧، ص: ٦٠.

**الندوات والمؤتمرات:**

١.عبد الله، وفاء: حول المشاركة الشعبية وعلاقتها بالتخطيط والتنمية " ندوة تقييم مشاريع الارتقاء بمصر، جامعة حلوان، القاهرة,١٩٨٩، ص: ٣٤.
٢. نصر، محمد على، : دور المدخل التنموي في تحقيق المفهوم المعاصر لمحو أمية المرأة العربية وتحولات العصر، المؤتمر السنوي الرابع، محو أمية المرأة العربية مشكلات وحلول، مركز تعليم الكبار، جامعة عين شمس، دار الفكر العربي، ط٢ ،٢٠٠٧م، ص ٦٢٨.

**الدوريات والمجلات:**

١.المجلة الأردنية للعلوم التطبيقية، العدد٢،المجلد ٩، عمان، الأردن تصدر عن عمادة البحث العلمي والدراسات العليا، سنة٢٠٠٦، ص:١٦٩..
٢. شرارة، تغريد: مكانة المرأة وعلاقتها بالخصوبة وتنظيم الأسرة، بحث منشور في المجلة الاجتماعية القومية، العدد ٢، مصر، سنة ١٩٧٥، ص: ٦.
٣. د. النجار، باقر سلمان: الحقوق الاجتماعية للمرأة العربية، بحث منشور في مجلة المستقبل العربي،لبنان، بيروت العدد١٢٠، سنة ١٩٨٩، ص: ٤.
٤. الظاهري، حماد: الجهة ورهانات التنمية الاجتماعية، المجلة المغربية للإدارة المحلية والتنمية، المغرب، العدد١٦ ،١٩٩٨م، ص:٨٢– ٨٣.
٥. عبد الخالق، ناصف: دور المرأة الكويتية في إدارة التنمية، مجلة العلوم الاجتماعية، العدد الرابع، السنة التاسعة، سنة ١٩٨١،ص ٩.

# Educated women participate in social and cultural development Anthropological study from the viewpoint of graduate students at the University of Baghdad / College of Arts

**Dr. Hilal Abdul-Sadah Haider**
College of Arts
University of Baghdad
Department of Sociology Anthropology
Phone 07707124959

**Summary**

The goal of the topic is to address one of the problems that Iraqi women suffer from, This is the extent to which educated women participate in social and cultural development projects, What is the role that it plays in that participation by being the largest half of society, So was the woman able to be active in entering the battlefield of conflict with men and taking the initiative and to be challenging to her cultural and social reality, or does she still suffer from male domination and subjugation to him through social norms that may be in large part depriving women of a large part of their rights, Did the educated woman manage to apply the knowledge and knowledge she learned on the ground, and did she have a role in raising her standard of living and social and other matters related to this topic, As Iraqi women are an inherent partner to men in various areas of daily life that appear in the behavior of members of society, Therefore, the participation of women in social and cultural development is a basic requirement recognized and guaranteed by the Iraqi constitution and law and desired by society. The research aimed to know the tendencies of Iraqi women to participate in social and cultural development and what are the elements that hinder and affect such participation, such as social and cultural.

Therefore, the research was divided into two topics: the first topic touched on the theoretical side and related concepts related to the subject of the research. The second topic dealt with the field procedures for research.

The researcher recommends governmental institutions, NGOs, civil society organizations, and media in all its forms to support the real participation of Iraqi women in social and cultural development processes.

**Key words**: participation, educated women, social and cultural development.